وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد بوضياف -المسيلة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مقياس :

الاصلاح السياسي في المنطقة العربية

السنة الجامعية : 2021-2022

تمهيد:

يعد مقياس "الإصلاح السياسي في المنطقة العربية" من المقاييس الهامة بالنسبة لطلبة الطور الأول سنة ثالثة ليسانس علوم سياسية، تخصّص تنظيم سياسي و إداري، فهو مقياس هام يعين الطلبة على تحقيق مكتسبات علمية و معرفية لعملية الاصلاحات السياسية في المنطقة العربية، حيث مادة هذا المقياس تركّز على الاصلاحات السياسية من حيث تعريفها و الاطر النظرية و العلمية المفسرة لها و عرض الحالات العربية التي طبقتها و تطبقها. فمعظم الدراسات العلمية أكدت أن الاصلاحات السياسية ضرورية لتحقيق التنمية السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية.

أهمية المطبوعة:

تقدّم هذه المطبوعة تحليل و شرح موضوع الإصلاح السياسي في المنطقة العربية، و موضوع الاصلاح السياسي هو ذو خصوصية عالية وتأثير كبير على مستوى حياة الأفراد والدولة بشكل عام، وبسبب أهمية موضوع الإصلاح السياسي في الوقت الراهن فإن أهميته تنبع في كونه يتناول عملية الإصلاح السياسي في دول المنطقة العربية و كذا إدخال تغييرات أساسية في نسق أنظمة الحكم السياسية بما تكفل تحسين مستويات الأداء ورفع كفاءة النظم السياسية القائمة من خلال تغيير المعتقدات والاتجاهات والقيم والبيئة العامة، وجعلها أكثر ملاءمة مع التطور التكنولوجي الحديث وتحديات البيئة العالمية المتغيرة وتخفيض نسبة قلق المواطنين، وإحداث نقلة نوعية في تقديم الخدمات مع تقليص التكاليف وتحويل السلوك السياسي من انتهاج أسلوب سياسي معين الى اتباع أساليب أكثر مرونة من الناحية السياسية و العملية .

ومن الجدير بالذكر أن الحاجة إلى الإصلاح لا تنتهي أبداً وإنما هي عملية ديناميكية مستمرة، ولا تعني الحاجة إلى الإصلاح أن هناك مشاكل في الدوائر أو المؤسسات الحكومية تستوجب حلولاً، وإنما هي عملية تطوير باقية ما دامت عناصر نسق الأنظمة

السياسية الرسمية و غير الرسمية موجودة. اذ تقدم هذه المطبوعة إطارا من التحليل ووصفا للإصلاح السياسي أملاً في الوصول إلى صيغة أفضل لعمل هذه الأنظمة بما يحقق ما يصبو إليه الأفراد والمجتمع و المؤسسات بشكل عام .

أهداف المطبوعة:

ويمكن تلخيص أهداف هاته المطبوعة كالتالي:

1. تهيئة الطالب وظيفيا للعمل مستقبلا على بناء توجهات ذات صلة بالإصلاحات السياسية في مختلف مجالات العمل، من خلال تنمية قدراته على التعامل مع البيئة الداخلية والخارجية و تأثيراتها على عملية الاصلاح السياسي في المنطقة العربية.
2. تنمية قدرات الطالب على الربط بين النظرية و التطبيق.
3. تعزيز قدرات الطالب لفهم عملية الاصلاحات السياسية المطبقة في المنطقة العربية و معرفة مدى التكيف مع عوامل ومتغيرات البيئة المحيطة.
4. إشاعة مفاهيم الاصلاح السياسي في المنطقة العربية، و محاولة التقرب منها نظريا و عمليا، و ذلك من خلال التركيز على بعض الفواعل الرسمية و غير الرسمية مثل المؤسسات السياسية الصانعة للقرارات العامة و الفواعل غير الرسمية المساهمة في عملية الاصلاح السياسي، مثل منظمات المجتمع المدني و الاعلام و المواطن و غير ذلك.
5. تنمية القدرة على تقييم أداء السياسية من خلال الأهداف المحددة لها، مع التركيز على المسؤولية الاجتماعية لتلك المؤسسات، إضافة إلى تقييم الجوانب الأدائية للعمليات والأعمال المنجزة والتكاليف المالية وحجم الاستثمار وأداء العاملين وربطها بمتطلبات تطوير المجتمع.
6. التعرف على المتغيرات الحاصلة والمتوقعة في حجم الاصلاح السياسي واستيعابها من حيث الكم والنوع على مستوى النظام السياسي، وتنمية قدراتها وتبني قيم العمل الجماعي وتعزيز الإبداع والتطور .

7. المساهمة في دعم الجهود نحو الارتفاع بمستوى الاصلاح السياسي والنوعية وتطبيق الإجراءات المتعلقة بالإصلاح واعتباره من مسؤولية الجميع وأن خدمة المواطن مسؤولية دائمة للمؤسسات والعمل على الوصول للمواصفات القياسية.
8. اعتماد الأساليب التي تحقق الكفاءة السياسية و الاقتصادية وفي مقدمتها رفع مستويات الوعي السياسي و الإنتاج وتقليص التكاليف واتخاذ القرارات المتعلقة بتنمية الدولة و المجتمع.
9. تطوير صيغ وأساليب وإجراءات العمل الاصلاحي والقوانين والتشريعات، بما يسهم في تحقيق السرعة والدقة في اتخاذ القرارات.
10. التوسع في الاعتماد على التقنيات الحديثة وصولاً إلى المنظومات الالكترونية، تمهيداً لبناء مشاريع الحكومة الالكترونية وتعزيز نشاط البحث والتطور في هذه المجالات بما يوسع من آفاق المساهمة في تطوير التكنولوجيا المتقدمة.
11. تكوين الطالب لإدارة برامج التنمية السياسية و الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ودعمها وتعزيز دورها في توجيه المكاسب نحو الاستثمارات ذات المردودات الأوسع.
12. تطوير القدرات الذاتية للطالب في سعيه لمسايرة التغيير وتشخيص وحل المشكلات والمعوقات، ووضع الخطط للتطورات المستقبلية من خلال التركيز على أهمية وضع وتحديد الأهداف العامة بأبعادها الكمية والنوعية والزمنية، واستخدام أساليب وتقنيات التخطيط لتحقيق تلك الأهداف.
13. مساعدة الطالب على اتقان المهارات السياسية وأساليبها واشراكه في تحسين العمل السياسي بما يضمن الممارسة الفعّالة للوظيفة العامة ورفع معدلات الأداء السياسي.
14. اشراك الطالب في معالجة مواطن الخلل السلوكي ومظاهر الفساد السياسي، و بما يحقق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية والقدرات البشرية.

- محاور المطبوعة الأساسية:

- مقدّمة

أولا: مفهوم الاصلاح السّياسي.

1. تعريف الاصلاح السياسي و أصله.
2. دوافع الإصلاح السياسي و شروطه.
3. عملية الاصلاح السياسي.
4. مؤسسات الاصلاح السياسي.

ثانيا: المقاربات النظرية المفسّرة لعملية الاصلاح السياسي في المنطقة العربية

1. التدرجية.
2. التحولات المتسارعة.
3. الثنائية السوسيولوجية.
4. الاستراتيجية المختلطة.
5. الاستراتيجية في الشرق الاوسط و الاستثناء اللبناني.
6. الاشارة و الحدث الحاسم.

ثالثا: معيقات الاصلاح السياسي في المنطقة العربية.

1- معيقات سياسية.

2- معيقات ثقافية

3- معيقات اقتصادية.

رابعا: دراسة حالة عن الاصلاحات السياسية في المنطقة العربية(الحالة التونسية).

- قائمة المراجع المعتمدة في هذا المقياس.

أولا- مفهوم الإصلاح السياسي

The concept of political reform

01-تعريف الإصلاح السياسي و أصله:

1-1-التعريف:

الإصلاح لغة من فعل أصلح يصلح إصلاحًا، أي إزالة الفساد بين القوم، والتوفيق بينهم. وهو نقيض الفساد . فالإصلاح هو التغير الى استقامة الحال على ما تدعو إليه الحكمة ، ومن هذا التعريف يتبين أن كلمة إصلاح تطلق على ما هو مادي ، وعلى ما هو معنوي ، فالمقصود بالإصلاح من الناحية اللغوية، الانتقال أو التغير من حال إلى حال أحسن ، أو التحول عن شيء والانصراف عنه الى سواه . وقد ورد لفظ الاصلاح في القرآن الكريم في أكثر من سورة مثل قوله تعالى: "**والله يعلم المصلح من المفسد**"، وقوله مخاطباً فرعون : "**إنْ تريد إلا أن تكون جباراً في الأرض، وما تريد أن تكون من المصلحين**".[1]

وإذا انتقلنا إلى محاولة شرح ما يرادف لفظ الإصلاح في اللغة الفرنسية أو الإنجليزية ، حيث تجمع معظم القواميس والمعاجم على أن ما يقابل الإصلاح في اللغة الفرنسية هو "réforme"و في الإنجليزية"reform" سنجد أن هناك نوع من التباين الواضح في مدلولات كل لفظ بين اللغتين واللغة العربية. 2

في اللغة الانجليزية تشير كلمة"reform" إلى العمل الذي يحسن الظروف، أو التغيير الذي يطرأ على الشيء في اتجاه الأحسن، وبصيغة الفعل هي تغيير شيء لجعله أحسن .و في اللغة الفرنسية نجد أن كلمة réforme تتكون من لازمةré والتي تفيد معنى الإعادة و

---

[1]- محمد محمود السيد، " مفهوم الاصلاح السياسي"، **مجلة الحوار المتمدن**، العدد: 3555 - 23 / 11 / 2011 .

[2]- بابا عربي مسلم ، محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي، مجلة **دفاتر السياسة والقانون**، العدد التاسع/ جوان2013، ص 236.

لفظ forme التي تعني الشكل أو الصيغة، أي أن المعنى الكامل هو إعادة تشكيل أو إعطاء صورة أخرى للشيء.

إذن بالمقارنة بين اللغة العربية واللغات الأوربية نجد أن الإصلاح في المرجعية العربية متعلق بحصول فساد في الشيء، مادة وصورة، ومن ثم تؤول قضية الإصلاح فيه إلى الرجوع به إلى الحال التي كان عليها قبل حصول الفساد فيه .أما في اللغات الأوربية فاللفظ المستعمل في هذا المعنى ليس reform/ réforme، بل réparer /repair وهو بالضبط معنى الإصلاح في لغتنا أي إعادتها إلى وضعها السابق . إما إذا استخدمنا لفظ réforme، فإن المعنى سيصبح إعطاء الشيء صورة جديدة وشكلا آخر غير الشكل الذي هو عليه ويكون ذلك في اتجاه الأحسن غالبا.[1]

أما اصطلاحا فقد عرف مفهوم الإصلاح السياسي الكثير من التعريفات يمكن حصر أهمها في:[2]

- عرفته الموسوعة السياسية بأنه "تعديل أو تطوير غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون المساس بأسسها، وهو بخلاف الثورة ليس إلا تحسين في النظام السياسي والاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام، أنه أشبه ما يكون بإقامة الدعائم التي تساند المبنى لكيلا ينهار وعادة ما يستعمل الإصلاح لمنع الثورة من القيام أو من أجل تأخيرها"[3].

أما الباحث "عمر علي باشا" يرى أن الإصلاح السياسي يجب أن يكون ذاتياً من الداخل وليس مفروضاً من الخارج، كما يجب أن يكون شمولي الطابع، وأن يحمل في طياته صفة الاستمرارية، و واقعياً ينطلق من واقع الدولة وطبيعة الاختلالات القائمة المراد

---

[1]- نفس المرجع الانف الذكر.

[2] ـ محمود السيد، **مرجع سابق.**

[3]- حنان بنبوعنان، **كيف ينظر الفقهاء المعاصرون إلى الإصلاح السياسي؟. نقلا على الرابط التالي:**
https://bit.ly/3fVMYRe

إصلاحها، ويجب أن يخى منحى التدرج، مرحلة تلو الأخرى، وأن لا يكون سريعاً ومفاجئاً، ويركز فيه على المضمون والجوهر لا الشكل، وباعتقادنا يجب أن يتلازم مع البنى الفكرية القائمة، لأن حالة التعديل حالة ذهنية، أي يجب أن تكون مستوعبة ومدركة عقلياً من الخاصة والعامة على السواء، ناهيك عن أهمية الشفافية والوضوح، وألاّ يكون في طياتها غموض أو قفز نحو المجهول.

وبيّن الباحث أعلاه أن مفهوم الإصلاح السياسي يتداخل مع مفاهيم ومصطلحات سبقته ودرج على استخدامها مثل، التنمية السياسية، التحديث السياسي، والتغير السياسي، وجميعها تصب في حالة التحولات التي تحدث في النظام السياسي مع اختلاف في نقاط التركيز والأسلوب في التعامل مع مضامين وآليات هذا التحول ضمن إطار الجوهر أو المظهر، (الشكل أو المضمون)، فالتغير السياسي يشير إلى التحول في الأبنية أو العمليات أو الغايات بما يؤثر على توزيع وممارسة القوة السياسية بمضامينها مثل: السلطة، والإجبار، والنفوذ السياسي داخل الدولة، أو في علاقاتها الخارجية.[1]

- تعريف قاموس "أكسفورد": " تغير أو تبديل نحو الأفضل في حالة الأشياء ذات النقائص، وخاصة في المؤسسات و الممارسات السياسية الفاسدة أو الجائرة، إزالة بعض التعسف أو الخطأ". وهنا يكون الإصلاح موازيا لفكرة التقدم، وينطوي جوهريًا على فكرة التغيير نحو الأفضل.
- تعريف قاموس "وبستر" للمصطلحات السياسية (1988): بأنه "تحسين النظام السياسي من أجل إزالة الفساد والاستبداد".

وحسبه يعتبر الإصلاح السياسي ركنًا أساسيًا مرسخًا للحكم الصالح، ومن مظاهره سيادة القانون والشفافية والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار والعدل وفعالية الإنجاز وكفاءة الإدارة و المحاسبة والمسائلة والرؤية الاستراتيجية، وهو تجديد للحياة السياسية ، وتصحيح

[1]- نفس المرجع الانف الذكر.

لمساراتها، ولصيغها الدستورية ،والقانونية ، **تعريف الموسوعة السياسية** بأنه "تعديل أو تطوير غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون المساس بأسسها، وهو بخلاف الثورة ليس إلا تحسين في النظام السياسي والاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام" .

وقد حاول الكثير من الباحثين تحديد المقصود بالإصلاح السياسي، وفي هذا الصدد نجد تعريف **صامويل هنتيغتون** بأنه: "تغيير قيم وأنماط السلوك التقليدية ونشر وسائل الاتصال والتعليم وتوسيع نطاق الولاء بحيث يتعدى العائلة والقرية والقبيلة ليصل إلى الأمة وعقلانية البنى في السلطة، واستبدال مقاييس العزوة وتعزيز التنظيمات المتخصصة وظيفيا للموارد – المحاباة – بمقاييس الكفاءة، وتوزيع أكثر إنصافا المادية والرمزية".

أما علوي فيرى أن هذا المفهوم يشير إلى: " فكرة التحديث السياسي، وبناء الديمقراطية، والتغيير المنضبط في مستوى التطور السياسي والمؤسساتي والثقافي، وتطوير التنظيم الدستوري لسلطات الدولة وتحقيق فكرة المساءلة وتقوية آلياتها، والتركيز على المشاركة الشعبية بكل مستوياتها، والتعبئة الجماهيرية، واستقلالية إدارة أجهزة الدولة، وضمان الحقوق والحريات العامة للمواطنين، وتمكينهم من نيل حقوقهم والاستمتاع بحرياتهم التي كفلها لهم الدستور والقانون".[1]

كتعريف إجرائي: الإصلاح السياسي هو تكييف النظام السياسي مع المطالب والضغوطات والتأثيرات التي تفرزها التغييرات في البيئتين الداخلية والخارجية، حيث يتعين عندها على النظام بإحداث قدر من التغيير في بنيته المؤسساتية وقياداته وأهدافه وسياساته، وهو

[1] ـ عبد الحليم مناع العدوان، محمد عوض الهزايمة، " الإصلاحات السياسية والأنظمة السياسية العربية في إدراك مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية :دراسة مسحية"، **دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد 43، العدد 2، 2016، ص. 679.

عكس الثورة لا يعني تغييرا جذريا للنظام، بقدر ما يعني إجراء تعديلات على النظام دون المساس بأسسه.

2-1- الإصلاح السياسي، ومصطلح التحديث و التنمية السياسية : التحديث مفهوم مرتبط أساسا بما حدث في أوربا في مرحلة عصر النهضة، ثم أصبحت نظريات وأدبيات التحديث تعبر عن محاولات لتعميم عصر النهضة بكل آلياته وعملياته على كافة المجتمعات الساعية نحو الرقي. حيث يركز التحديث على ثلاثة أبعاد: أولها التطور التكنولوجي أي التصنيع وازدهار سيطرة الإنسان على بيئته الطبيعية، من خلال تراكم المعرفة العلمية بقواعده. ثانيها البعد المؤسسي التنظيمي المتمثل في مقدار التمايز البنائي الوظيفي، وتقسيم العمل، ودرجة تعقيد المجتمع . وثالثها البعد الموقفي المتمثل في مستوى الرشادة العلمنة والابتعاد عن التفكير الديني . وينظر إلى التحديث كحزمة مترابطة الأبعاد من خلال مجموعة مؤشرات كزيادة درجة التحضر، نمو المعرفة، انتشار وسائل الاتصال، والمشاركة السياسية، وهو ما يكشف كون التحديث خبرة أوربية بالأساس، حسب تصور "Moore. A" فالتحديث هو "عملية تتضمن إدخال تحول كلي شامل في بناء ونظم المجتمع التقليدي، الذي لم يصل بعد إلى مستوى المجتمع الحديث، بحيث يستهدف هذا التحول إحلال نموذج من أنماط التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي المميز للمجتمعات الغربية المتقدمة اقتصاديا، والمستقرة سياسيا نسبيا بدلا من النماذج التقليدية السائدة في هذه المجتمعات".[1]

بوجه عام هناك اتجاه نحو تعريف التحديث على كونه عملية نقل النماذج الثقافية بمختلف، مفاهيمها إلى المجتمعات التقليدية من خلال الاستناد إلى نقل التكنولوجيا والتصنيع وأساليب الحياة أما التنمية حسب تعريف مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية

[1] - بابا عربي مسلم ، **مرجع سابق**، ص 242.

فيمكن النظر إليها على أنها مجموعة تفاعلات مستمرة تتجه نحو التمايز البنائي وتحقيق المساواة، وزيادة قدرات النظم الاستجابية، التكاملية والتكيفية.[1]

لاشك أن هناك علاقة مباشرة بين مفهومي الإصلاح السياسي والتنمية السياسية حيث أن الأخيرة تعني الانتقال من نظام إلى آخر أكثر قدرة على التعامل مع المشكلات والاستجابة للمطالب النابعة من بيئته الداخلية والخارجية ، ومن الممكن إطلاق التنمية السياسية على السلوك أو الفعل أو العملية التي تهدف إلى إقامة حكم مستقر تتوافر له الشرعية والقيادة الفاعلة ، ويكافئ البعض بين التنمية السياسية وبين نمو المؤسسات والممارسات الديمقراطية وبالتالي تحصل التنمية السياسية على غرار النموذج الغربي ، والبعض من علماء السياسة يحدد المفهوم بنمو وتطور قدرات النظام السياسي في تعبئة الموارد المادية والبشرية من أجل تحقيق أهدافه وغاياته ، ويرى لوسيان باي " Lucian Pye" الذي ركز على أعراض Syndrome التنمية إذ حدد أن للتنمية السياسية ثلاثة أعراض "أوجه" متزامنة هي ، أولاً: زيادة قدرات النظام السياسي ، ثانياً: المزيد من التمايز البنائي الوظيفي والتخصص الوظيفي ، وثالثاً: تحقيق أكبر قدر من المساواة بين الجميع في الخضوع للقواعد القانونية وفي اعتماد معيار الكفاءة للتوظيف السياسي والإداري. وعند المقاربة بين مفهومي الإصلاح السياسي والتنمية السياسية فإن الهدف بينهما هو تعديل وتطوير جذرية لبنى النظام السياسي وشكل الحكم وطبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة في النظام ضمن إطار البيئة المحيطة ، ويلتقيان في الجوهر والمضمون من حيث تطوير النظم السياسية وزيادة كفاءتها وفاعليتها وقدرتها في مواجهة المتغيرات ، وبشكل عام فإن النظام السياسي المتطور يمتاز بعدة سمات أهمها:[2]

---

[1]- نفس المرجع الانف الذكر.

[2]- أمين المشاقبة، " الإصلاح السياسي المعنى والمفهوم " ، 2011

أولاً: وجود سلطة مركزية تقترن بضعف مراكز السلطة المحلية والتقليدية لكن المركزية السياسية ليست مطلقة ولا تتعارض مع السماح بقدر من الاستقلال والذاتية على صعيد المحليات.

ثانياً: الانتقال السلمي للسلطة أو التغيير السلمي للقادة "مبدأ تداول السلطة السلمية" من خلال الانتخابات العامة والدورية.

ثالثاً: وجود جهاز إداري كفء وقادر على تنفيذ سياسات وبرامج الحكومة في شتى الميادين والمستويات.

رابعاً: تأسيس شرعية النظام السياسي ليس على مرتكزات تقليدية ، وإنما على مرتكزات محدثة في المقام الأول كاحترام الدستور والقانون والأداء السياسي المميز والمرموق ، خامساً: مشاركة سياسة واسعة بهدف المساهمة في صنع السياسات والقرارات بشكل مباشر أو غير مباشر والمشاركة باختيار الممثلين والحكام.[1]

تقوم التنمية السياسية على تحقيق عملية التنوع والانتشار والتداخل على الصعيد السكاني: بحيث تزداد المساهمة الشعبية ويرتفع مدى الإحساس بمبادئ المساواة وتقبل القوانين على الصعيد الحكومي: بزيادة قدرة النسق السياسي على إدارة الشؤون العامة والسيطرة على الخلافات ومعالجة المطالب الخاصة بأفراد المجتمع، وعلى الصعيد البنيوي: بحيث تحقق الدولة تنوعا بنيويا أكبر وتخصصا وظيفيا أعلى ودرجة أشد من التلاحم أو الاندماج يفوق ما لدى المنظمات والمؤسسات، وهناك من يضفي على التنمية بعدا قيمي فيربطها بتحقيق الديمقراطية "فوفق هذا الاتجاه الأخرى التنمية السياسية صفة مرادفة لإقامة المؤسسات والممارسات الديمقراطية والتي يرمي من خلالها إلى إجراء تعبئة جماهيرية أوسع وأشمل ومشاركة في الشأن السياسي أكبر[2] .

---

[1] - نفس المرجع الانف الذكر.

[2] - بابا عربي مسلم، **مرجع سابق** ، ص 243.

من خلال التعاريف السابقة يبدو مفهوم الإصلاح السياسي مغايرا لمفهومي التحديث والتنمية السياسية اللذان يثيران قضايا أكثر اتساعا وعمقا، حيث يشير مفهوم الإصلاح وفقا للاستخدام الشائع اليوم إلى إدخال تعديلات على الممارسة السياسية أو النظام السياسي في مسيرة التطور السياسي نحو مزيد من الديمقراطية خصوصا في مجالات كالحقوق والحريات السياسية والتعددية الحزبية، وتعديل الإطار الدستوري ليناسب متطلبات الإصلاح، وقد يشير إلى دائرة أوسع تتعلق بالمؤسسات أو المجتمع المدني والجماعات المختلفة والتعليم والثقافة، وفي هذه الحالة يكون الإصلاح شاملا أو متعدد الأبعاد. ووفقا لهذا المعنى فإن العديد من المجتمعات العربية قطعت شوطا مهما في التحديث والتنمية وبناء اقتصاد حديث وجيش وتعليم، ولكن ثمة ندرة في النظم السياسية التي شهدت درجات حقيقية من الإصلاح السياسي.[1]

إن الإصلاح السياسي يهدف إلى بناء القدرات وتوظيفها، على المستوى الفردي أو الجزئي أي قيام الأفراد والجماعات المكونة للدولة بتطوير قدراتهم الذاتية، والثاني هو المستوى الكلي حيث تقوم الدولة بتطوير قدراتها أيضا، كما يشير الباحث "عبد الكريم محمود الدخيل" إلى أن مفهوم الإصلاح السياسي يكتسب خصوصية في بعدين : الأول هو أن الإصلاح يتم في ظل استمرارية النظام الحاكم، بل وأحياننا في ظل القيادة نفسها، أما الثاني فيتمثل في أن عملية الإصلاح تعزز من آليات المشاركة والرقابة الشعبية، وحماية الحريات العامة.

2.1. أصل الإصلاح السياسي في الفكر العربي:

تعتبر فكرة الإصلاح قديمة قدم الإنسانية، فقد وردت في كتابات قدماء المفكرين اليونان من أمثال أفلاطون وأرسطو الكثير من الأفكار الإصلاحية مثل العدالة والقوانين وتنظيم المجتمع والدولة والاستقرار السياسي والتوزيع العادل للثروة وغيرها.

[1] - بابا عربي مسلم، **مرجع سابق** ، ص 244.

ويمكن القول إن فكرة الإصلاح كانت ولم تزل الهدف الأسمى للعديد من الفلاسفة والقادة والحركات السياسية والاجتماعية في مختلف أرجاء العالم، فضلاً عن كونها موضوعاً رئيسياً في النظريات السياسية للفلاسفة والمفكرين منذ أيام مكيافللي في العصور الوسطى الذي تحدث عن أهمية الإصلاح وصعوبة وخطورة خلق واقع جديد. مرورا بالثورة الفرنسية وقبلها الثورة الأمريكية وغيرها من الحركات السياسية جاءت جميعاً لتحقيق إصلاحات سياسية في المقام الأول، فهذه الثورات الديمقراطية هي التي وضعت حدا للاستبداد السياسي، وأمنت الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين.

أما في الوطن العربي فيمكن القول أن كلمة الإصلاح ليست بالجديدة على الفكر السياسي العربي، وقد وردت كما ذكرنا سابقا في القرآن الكريم في مواضع عديدة، بل هناك من يعتبر الدعوة المحمدية هي دعوة إصلاحية في الأساس.

وبالتالي فإن مفهوم الإصلاح ليس جديداً في العقل العربي - الإسلامي، بل هو مفهوم قديم لم يبدأ بظهور الأفكار والتيارات الإصلاحية في القرن الماضي أو المبادرات الإصلاحية في الوقت الراهن، فالدعوة إلى الإصلاح بدأت قديماً في الدولة الإسلامية.

وقد اعتبر الكثير من الدارسين فيما بعد أن أصل الإصلاح السياسي في الوطن العربي ذلك الذي عرفته الدولة العثمانية في المجال العسكري ثم امتدت لاحقاً إلى المجالات السياسية والإدارية والاجتماعية، ففي سنة 1839 اصدر السلطان عبد المجيد الأول مرسوماً عرف "بالتنظيمات الخيرية"، أكدت على المساواة ما بين المسلمين وغير المسلمين في الدولة العثمانية، ثم تبع ذلك تبني أول دستور في الدولة العثمانية سنة 1876، تم بموجبه إنشاء برلمان مُثل فيه المسلمين والمسيحيون واليهود، وبذلك ظهر مفهوم المواطنة Citizenship لأول مرة في الدولة العثمانية، واستمرت حركة الإصلاح حتى نهاية الدولة العثمانية.

وفي الجزء العربي من الدولة العثمانية بدأت الأفكار الإصلاحية في عدد من الأقطار العربية على يد عدد من المفكرين العرب مثل: رفاعه الطهطاوي و محمد عبده في مصر، و محمد رشيد رضا و عبد الرحمن الكواكبي في سوريا، خير الدين التونسي في تونس و عبد الحميد بن باديس في الجزائر و غيرهم.

حيث رأى هؤلاء المفكرون أن الدولة العثمانية لم تعد دولة الإسلام التي تمثل طموحات العرب والمسلمين، وبالتالي لابد من إصلاحها أو التخلي عنها لافتقادها الشرعية وتمثل أفكار هذا الجيل نواة الفكر القومي العربي الذي بنى عليه الجيل الثاني من القوميين العرب أفكارهم، مثل نجيب عازوري وساطع الحصري وقسطنطين زريق وميشيل عفلق وغيرهم من النخبة المستنيرة الذين لعبوا دوراً بارزاً في نشوء الحركة القومية العربية التي أثمرت جهودها في انفصال العرب عن الدولة العثمانية بنهاية الحرب العالمية الأولى.

وبوقوع معظم الدول العربية تحت سيطرة الاستعمار الأوروبي، كانت الجهود منصبّة نحو تحقيق الاستقلال الذي تحقق أخيراً، ومنذ الاستقلال حتى نهاية القرن الماضي خضعت جميع الدول العربية لأنظمة تسلطية تعاني من سلسلة من الأزمات المختلفة، ولم يسجل لأي نظام عربي أي مبادرة في الإصلاح أو الانفتاح السياسي، حيث ركزت النخب الحاكمة في البلاد العربية على الاستمرار في الحكم، وبالتالي استمرار هيمنتهم على السلطة والدولة في آن واحد.[1]

وكان على العالم العربي الانتظار إلى غاية ما أفرزته أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 من كشف لعمق الأزمة التي يعانيها، والتي تتمثل في غياب الحرية والعدالة، التضييق على ممارسة الحريات السياسية، وتشويه مفهوم المشاركة السياسية، إلى جانب نقص المعرفة وازدياد الفجوة بين الأغنياء والفقراء، ما زاد في مساحة مجتمع

[1] ـ محمد تركي بني سلامة، "الإصلاح السياسي: دراسة نظرية"، **مجلة المنارة**، المجلد 13، العدد 05، 2007، ص ص.150.151.

المهمشين(حسب علي الكنز)، الذي يضم شرائح واسعة من المبعدين من العملية الإنتاجية.

وقد رأت الدول الغربية حينها أن هذه البيئة هي المسؤولة عن انتشار الأفكار المتطرفة وتفريخ الإرهاب، ما حملها على شن حملة واسعة من الضغوطات من أجل دفع النظم السياسية العربية للقيام بإصلاحات سياسية، وقد استجابت بعض هذه النظم للضغوطات الغربية/ الخارجية، وقامت بإصلاحات جزئية أقرب لعمليات التجميل منها للإصلاح السياسي الحقيقي.

ويرى حاليا بعض الدارسين أن ما شهدته العديد من الدول العربية منذ نهاية 2011 من حراك في إطار ما عرف بالربيع العربي، يمكن أن يدخل في خانة الإصلاح السياسي، باعتباره أدى إلى سقوط أنظمة سياسية كانت جاثمة على صدر الأمة العربية لسنوات(في تونس، مصر وليبيا)، وأربكت نظما أخرى (الجزائر، المغرب، والأردن)، التي بادرت إلى اعتماد الكثير من الإصلاحات السياسية مست مختلف المجالات.

2.دوافع الإصلاح السياسي و شروطه:

1.2. الدوافع: تُعبر المبادرة إلى القيام بإصلاحات سياسية مهما كانت درجة أهميتها عن حاجة النظام السياسي للتكيف مع متغيرات وضغوطات البيئة الداخلية والخارجية، أو رغبة في تطوير أداء منظومة الحكم، أو تطلع لدعم شرعية النظام وزيادة قدرته على الاستمرار، وعلى تعدد العوامل التي تدفع النظام نحو القيام بإصلاحات سياسية يمكن حصرها في:1

- **العوامل الداخلية:** تتعدد العوامل الداخلية التي تكون دافعا قويا نحو إحداث إصلاحات سياسية، ويمكن حصرها في:

[1] ـ فاطمة بوليفة،"أثر الإصلاحات السياسية على المشاركة السياسية في الجزائر: 2012/2017"، **مذكرة** مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016/2017، ص.27.

- **تعطيل المشاركة الشعبية:** عند عجز المؤسسات السياسية عن تحويل المطالب إلى قرارات وسياسيات فإن هذه المؤسسات تصبح مؤسسات وهمية غير فعالة مما يدفع إلى عدم المشاركة أو المساهمة فيها حيث أنها فقدت مبررات وجودها وهذا ما يدفع بالحركات الاجتماعية لتنظيم نفسها من خلال منظمات مجتمعية وتطالب بحقوقها وإحداث إصلاحات سياسية.
- **الانقسامات الحادثة داخل النخب الحاكمة:** تؤدي الخلافات داخل المجموعة الحاكمة حول تقاسم المغانم السياسية والعوائد المادية، إلى صراعات تخرج إلى العلن، ومن ثمة يصبح الإصلاح أحد مظاهر عملية إعادة ترتيب التوازنات داخل النظام، أو أحد نتائج التوافقات الجديدة داخل هذا النظام.
- **ضعف المؤسسات التمثيلية:** في الحالة التي تعجز فيها الهيئات التمثيلية وعلى رأسها البرلمان في القيام بالوظائف المنوطة به، والمتمثلة أساسا في بلورة مصالح الأفراد والجماعات، أو في الحالة التي تكون فيها وظيفة البرلمان التمثيلي هي تمرير القرارات والمشاريع التي تخدم جهة على حساب المصلحة العامة، تكون الحاجة إلى إحداث إصلاحات أكثر من ضرورة.
- **تنامي قوة المعارضة السياسية المطالبة للتغيير:** قد يشعر النخبة الحاكمة بأهمية المبادرة إلى الإصلاح قبل أن تضطر مكرهة إلى ذلك، مع ما يحمله هذا الخيار الأخير من مخاطر، وبرغم تكلفته التي قد تكون عالية لكنها تبقى أفضل من سيناريوهات الانهيار. وبوجه عام تعتبر زيادة قوة وتنظيم المجتمع في مجتمع ما عامل دافعا نحو الإصلاح.

- **الأزمات الاقتصادية:** بالنظر إلى أنها تهز واحدا من أهم أعمدة المشروعية أي مفهوم دولة الرفاه بالنسبة للطبقة العليا، فإن العامل الأساسي للانفصال هو العجز عن استثمار القوة المالية في صناعة قوة سياسية لانعدام الإطارات المساعدة.[1]

و تذهب في ذات الاتجاه الباحثة ثناء فؤاد عبد الله لتشير إلى أن العوامل المؤدية للإصلاح السياسي متعددة وتتراوح ما بين:[2]

- ✓ إدراك القيادة السياسية لأهمية مباشرة مسار الإصلاح السياسي؛
- ✓ أو تآكل النظام السلطوي؛
- ✓ أو التوافق بين النخب السياسية المختلفة على إجراء خطوات إصلاحية.

- **العوامل الخارجية:** وتشمل مجمل التطورات الدولية ذات التأثيرات القائمة على التطور السياسي لدول، ومنها احتلال قضيتي الديمقراطية وحقوق الإنسان موقعا متقدما في الأجندة الدولية بعد انهيار المنظومة الشيوعية، إضافة إلى تحول الإصلاح السياسي والاقتصادي إلى أحد الشروط الأساسية التي تفرضها مؤسسات التمويل والمنظمات الدولية، فضلا عن تأثيرات الثورة التكنولوجية، وعجز الدولة عن منع التدفق الإعلامي والمعلوماتي العابر لحدودها.[3]

وعموما يمكن القول أنه ومنذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، تصاعدت حدة الضغوط الأمريكية المطالبة بالإصلاح السياسي، فقد تصورت الولايات المتحدة أن غياب الديمقراطية أسهم في إيجاد بيئة ملائمة لتنامي العنف والإرهاب، ومن

---

[1] ـ توفيق السيف،"مسارات الإصلاح ودور العوامل الداخلية والخارجية"، **محاضرة** أُلقيت في منتدى الثلاثاء الثقافي، الموسم الرابع، 2003/9/9.

[2] ـ ثناء فؤاد عبد الله،"الإصلاح السياسي...خبرات عربية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 12، خريف 2006، ص 10.

[3] ـ بوليفة، **مرجع سابق**، ص.28.

هنا بدأت تطالب دول المنطقة العربية عموما باتخاذ خطوات جادة على طريق تحقيق الإصلاح والديمقراطية.

2.2. الشروط: يتطلب نجاح عملية الإصلاح السياسي توفر شروط معينة أهمها:1

- **وجود وضع شاذ يحتاج إلى إصلاح:** فبدون وجود علة أو وضع شاد يحتاج إلى الإصلاح تبقى كل الجهود غير ذات معنى، وقد تكون هذه العلة غياب الحرية، أو غياب العدالة، عدم الاستقرار.
- **أن يكون التغيير نحو الأفضل:** بمعنى أن تصب مختلف الجهود الإصلاحية من أجل تغيير الوضع السياسي نحو الأفضل، فتسود الحرية محل الاستبداد، والعدل محل الظلم، والمشاركة بدل الاحتكار المجال السياسي، والاستقرار بدل الفوضى....
- **أن يكون للتغيير صفة الاستمرارية:** بحيث لا مجال للتراجع عن أي إجراءات إصلاحية وإلا تفقد معناها الحقيقي، فمثلا تحول النظام السلطوي إلى نظام ديمقراطي هش قابل للانتكاس في أي لحظة لا يعتبر إصلاحا حقيقيا.

3. عملية الإصلاح السياسي:

تتطلب عملية الإصلاح توافر بيئة مناسبة وظروف موضوعية تدفع باتجاه الإصلاح من أجل تجنب مختلف الآثار السلبية المترتبة، وبقاء الوضع على حاله، وتمهيدا للتغيير نحو الأفضل. ويتطلب ذلك كله توافر ظروف معينة أهمها:2

1- إن الإصلاح عادة ما يتم في ظروف الأزمة **The Context of Crisis**: حيث تمثل الأزمة خطراً أو تحدياً للنظام القائم، وبالتالي لابد من التصدي لهذه لها باتخاذ قرارات حاسمة وإجراء إصلاحات جذرية. وقد تكون الأزمة خارجية تهدد أمن واستقرار أو كيان الدول. أو تكون الأزمة ناتجة عن عوامل داخلية مثل تردي الأوضاع الاقتصادية

[1] - بني سلامة ، **مرجع سابق**، ص149.

[2] - السيد، **مرجع سابق**.

أو عدم الاستقرار السياسي أو فقدان الشرعية في نظام الحكم، أو هذه العوامل مجتمعة بحيث يكون الإصلاح هو الاستجابة العقلانية لمواجهة هذه الظروف الصعبة.

2- إن دعاة الإصلاح عادة ما يستندوا في دعواتهم الإصلاحية إلى عقيدة فكرية أو إيديولوجية: لأن وجود العقيدة أو الفكرة من شأنه أن يساعد في تبرير الأفكار الإصلاحية والدفاع عنها، فالإصلاحات الاقتصادية التي تبناها مثلا الراحل جمال عبد الناصر كانت نتاج تأثره بالعقيدة الاشتراكية. فالخطاب الإصلاحي المستند إلى عقيدة أيدلوجية يتميز بوضوح الرؤية وقوة الحجة عند المبادرة أو المشاركة أو حتى عند النقاش.

3- تتطلب عملية الإصلاح السياسي خلق جبهة للإصلاح: ذلك أن الإصلاح الذي يأتي بمبادرة من القائد ومن هم حوله من النخبة الحاكمة Reform from Above لابد من أن يدفع نحو توسيع قاعدة المشاركة السياسية، وخلق عناصر وفئات تستفيد من عملية الإصلاح حتى يكتب له النجاح والاستمرارية، أي فكلما اتسعت قاعدة المشاركة في عملية الإصلاح كلما زادت شرعية الإصلاحات، فالإصلاح الذي يتم من أجل حريات الناس ومصالحهم ومن اجل مستقبلهم، لا شك سوف يدفعهم إلى التمسك به وحمايته مما يحاولون عرقلته أو الإساءة إليه، وبالتالي لابد من أن يؤدي الإصلاح إلى حراك اجتماعي وخلق إرادة مجتمعية، وبلغة أخرى يواكب المبادرات الإصلاحية من أعلى إصلاح تدريجي من الأسفل Reform from below، وبخلاف ذلك فإنه تبقى الإصلاحات جزئية وغير مؤثرة يسهل التراجع عنها، وذلك لغياب الجماهير التي يمكن أن تدافع عن هذه الإصلاحات وتتمسك فيها.

4.مؤسسات الاصلاح السياسي:

يؤكد الكثير من المهتمين على أهمية مأسسة الحياة السياسية، بما يعنيه ذلك من إيجاد المؤسسات السياسية الكفيلة بأن تساهم في دعم مسيرة الإصلاح وتعزيزه، وإن كان البعض ركز على أهمية إيجاد المؤسسات غير الرسمية كمؤسسات المجتمع المدني بتعددها

وتنوعها، ومساهمتها في إقامة وبناء ذلك، ركز البعض الآخر على أهمية دور المؤسسات الرسمية للنظام السياسي في توفير تلك الحماية، ويصبح الإصلاح المؤسسي ممكنا عندما يراعي أحقية كل مجتمع في تطبيق النظام الذي يلائمه ويراعي خصوصياته وظروفه، والأهم من ذلك تأكيد إمكاني احتفاظ النظم الملكية بوضعها الملكي لكن مع ضمانات دستورية تكفل المنحى الديمقراطي للحكم، وتكفل في الوقت نفسه إمكان احتفاظ النظم الجمهورية بطبيعتها لكن بما يعزز شرعيتها في مجال إعمال مبدأ التداول على السلطة.[1]

فجوهر دعم البناء المؤسسي في كل الدول العربية هو ضرورة إحداث إصلاحات مؤسسية، بمعنى آخر تحديث المؤسسات وإصلاحها. وسواء كان منظور الإصلاح شاملا بمعناه العام أو في مجالاته الخاصة، فإن المهم أن يعمل على تحقيق نتائج فعلية تنعكس بشكل إيجابي على مسألة الإصلاح السياسي.

ومع أن الكثير من المهتمين يركزون في حديثهم حول تحديث المؤسسات على تحديث المؤسسة التنفيذية، فلا يعني ذلك أبدا إغفال باقي المؤسسات سواء التشريعية أو القضائية وهو ما سنتعرض له في ما يلي:

1.4.المؤسسة التنفيذية: تمارس السلطة التنفيذية من جانب عدد هائل من الموظفين، يملك كل منهم اختصاصات معينة يمنحه إياها القانون، ويمتنع عليه التنازل عنها، أو تجاوزها، ويشكل هؤلاء الموظفون هرماً، يكون في قمته رؤساء السلطة التنفيذية، (رئيس الجمهورية، رئيس مجلس الوزراء، الوزراء)، وفي قاعدته أصحاب الدرجات الوظيفية الدنيا، وتوجد بين كل هؤلاء خطوط اتصال، تربط الرؤساء بالمرؤوسين، وتتمثل في الأوامر الرئاسية، وفي الإشراف والتوجيه، الذي يمارسه الرؤساء على تصرفات

[1]- جابر عصفور، وآخرون، **قضايا الإصلاح العربي.** ط1، الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية،2005، ، ص ص 48-49.

مرؤوسيهم، كما يملك الرؤساء حق التعقيب على التصرفات التي يقوم بها هؤلاء الأخيرون، فيقرون ما قاموا به من تصرفات، أو يلغونها، أو يسحبونها.

وتختلف الجهة التي تمارس السلطة التنفيذية في مستوياتها العليا، باختلاف النظام السياسي الذي يسود كل دولة، فهي تتمركز في بعض الدول في يد رئيس الجمهورية، كما هي الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، أو في يد رئيس الوزراء والوزراء، كما هي الحال في بريطانيا، أو يمارسها كل من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزراء وفق توزيع معين للاختصاصات يحدده دستور كل دولة على حدة، وكما هي الحال في فرنسا.

وللسلطة التنفيذية اختصاصات واسعة وخطيرة، فهي تختص أولاً بتنفيذ القوانين التي تقرها السلطة التشريعية، وهي في معرض ممارستها لهذا الاختصاص تقوم بإصدار اللوائح **règlements** المفسرة والمنفذة والمفصلة للقوانين، باعتبارها أقرب للواقع، والأكثر فهماً له من السلطة التشريعية، وكذلك تختص السلطة التنفيذية بمهام حفظ الأمن الداخلي، والدفاع الخارجي، والصحة والتعليم والتخطيط والإعلام والثقافة والصناعة والتجارة، وإدارة العلاقات الدولية، إضافة إلى بعض الاختصاصات الاستثنائية التي تمنحها صلاحيات واسعة جداً في حالة الضرورة.

وتتمتع السلطة التنفيذية في معرض ممارستها لاختصاصاتها، ولأنها تعمل في سبيل تحقيق الصالح العام، بامتيازات خطيرة، تسمى امتيازات السلطة العامة **les Prérogatives de puissance publique**، والتي يأتي في مقدمتها إمكانية إصدار قرارات تنفيذية**les décisions exécutoires** ، أي يمكن أن تنفذ مفاعيلها في مواجهة المخاطبين بأحكامها من دون الرجوع إلى القضاء، كما تتمتع بحق الاستملاك لضرورات المصلحة العامة مقابل تعويض عادل، وكذلك بسلطة التنفيذ الجبري، وبالسلطة التقديرية التي تمكنها من وزن الظروف التي تدفعها إلى إصدار قراراتها، وبمناسبة موضوعات قراراتها مع أسبابها.

- **الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية**

تخضع السلطة التنفيذية لأنواع مختلفة من الرقابة، في معرض ممارستها لنشاطها، وبسبب اختصاصاتها الواسعة، وتمتعها بوسائل السلطة العامة سالفة الذكر، وهذه الرقابة على نوعين: رقابة سياسية ورقابة قضائية، وتمارس السلطة التشريعية[ر]، النوع الأول من الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، لأن هذه السلطة تجسد الإرادة الشعبية، فهي قلب الشعب وعقله وبصره في ترجمة سياساته، وأهدافه وطموحاته، ومن ثم في مراقبة كيفية تنفيذ هذه السياسات والأهداف، وتختلف كيفية مراقبة المجالس التشريعية لأعمال السلطة التنفيذية وفقاً لما ينص عليه الدستور في كل دولة على حدة.

وتُمارس الرقابة القضائية من جانب السلطة القضائية، حيث يراقب القضاء القرارات الصادرة عن السلطة التنفيذية، ويقضي ببطلانها، ومن ثم زوالها، وعدم سريانها في مواجهة المخاطبين بأحكامها، إذا كانت مخالفة للقانون. كما يمكن للقضاء أن يحكم على السلطة التنفيذية بالتعويضات القانونية إذا ثبتت مسؤوليتها التقصيرية أو التعاقدية، وذلك كله مع اختلاف جهة القضاء التي تقوم بهذه الرقابة، وفقاً للنظام القانوني والدستوري لكل دولة بذاتها.

2.4. المؤسسة التشريعية:

السلطة التشريعية **legislature** ، هي هيئة مستقلة، ينتخب أعضاؤها من الشعب، وتختص بسن القوانين، إلى جانب مجموعة أخرى من الاختصاصات، التي تختلف حسب دساتير الدول، وقد كانت السلطة التشريعية قديماً محتكرة من جانب الملوك من جهة، ومن جانب رجال الدين من جهة أخرى، حيث إن الشعوب القديمة كانت عاجزة عن إدراك أن القانون ينشأ بطريقة تلقائية تحت تأثير البيئة، فنظروا إلى الظاهرة الطبيعية نفس نظرتهم إلى ظواهر الكون الطبيعية المحيطة بهم، ونسبوا كل هذه الظواهر التي يجهلون مصدرها، إلى الآلهة، حتى لو كانت صادرة عنهم هم أنفسهم،

فادعى الملك مينا في مصر أن تحوت إله القانون عند الفراعنة قد أوحى إليه بالقوانين التي وضعها لتكون مصدر نعم عظيمة، ونجد نفس الظاهرة عند البابليين، الذين صوروا أن الملك حمورابي تلقى قانونه الشهير من الإله شمس. وقد بدأت السلطة التشريعية بالتبلور، عند الإغريق، وعند الرومان، ولا سيما إبان العصر الجمهوري، (بدءاً من سنة 509ق.م). ولكن مفهوم السلطة التشريعية لم يظهر بدقة إلا مع أفكار الفقيه الفرنسي مونتسكيو(1689-1755) ، ونظريته الشهيرة عن الفصل بين سلطات الدولة، وفصلها عن بعضها بعضاً..[1]

عرفت المؤسسات التشريعية بالعالم العربي تطورا ملحوظا من حيث المكانة التي أصبحت تحتلها في الأنظمة العربية، خاصة بعد الربيع العربي الذي لم تنطفئ جراحه بعد. فإذا كانت جل الدول العربية قد عرفت دساتير جديدة من حيث الشكل والمنهجية والمضمون ودول أخرى قامت بتعديل دساتيرها (المغرب، الجزائر، تونس، البحرين، مصر...)، وبالتالي ثم الارتقاء بمجموعة من المؤسسات من بينهم المؤسسة التشريعية، فإن واقع هذه الأخيرة تبقى بعيدة عن الشأن العام للمجتمعات العربية وخاصة الشباب منهم، وكأننا لازالت الدساتير السابقة تحكمنا، والإشكال الذي يطرح هل يجب دائما نحتاج إلى دساتير جديدة من أجل إسكات الشارع العربي أم نحتاج إلى نخبة شباب جديدة من أجل إسكات الشارع؟

تتفق جميع الدساتير في العالم على أن للبرلمان مجموعة من المهام والوظائف والتي تتجلى في ممارسته للوظيفة التشريعية، وذلك من خلال إنتاجه للقوانين، وكذلك ممارسته لوظيفته الرقابية على أعمال الحكومة والتي تتم عبر مجموعة من الآليات منها من ترتب مسؤولية الحكومة (سحب الثقة) ومنها من لا يرتب مسؤوليتها، فإن الشباب بالعالم العربي يرون بأن البرلمانات تبقى وظائفها جد محدودة وليس له أي تأثير على الساحة السياسية، الأمر الذي

[1]- https://bit.ly/2SaY791

يجعل المشاركة السياسية بالعالم العربي تبقى جد متدنية (المغرب 43%، مصر 41.50%، تونس33,70% ، لبنان 49.20%) هذه الأرقام كلها سجلت بعد الانتخابات التي أتت بعد الربيع العربي، وبالتالي فالسبب وراءها يكمن في غياب الثقة في الأحزاب السياسية. فعزوف الشباب العربي عن المشاركة السياسية يعتبر عقاب يمارسه ضد الأحزاب السياسية التي لم تقوم بالأدوار المنوطة بها دستوريا سواء داخل المؤسسة التشريعية أو المؤسسة التنفيذية، إذ يبلغ عمر البرلمانيين بالعالم العربي ما بين 40 و 60 سنة وذلك بسنة 80%، إلا أن الأحزاب بالعالم العربي لم تقدر على مواجهة المشاكل اليومية التي يواجهها الشباب العربي وفتح باب التجديد أمامهم وذلك راجع إلى عدم الثقة في قدرة الشباب وكذلك التشبث بالكراسي، ليس فقط داخل البرلمان بل داخل جميع المؤسسات.[1]

3.4. السلطة القضائية:

السلطة القضائية هي سلطة الفصل في المنازعات المعروضة أمامها .وهي ثالث سلطات الدولة، ويشاركها السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية .وهي فرع الدولة المسؤول عن التفسير الرسمي للقوانين التي يسنها البرلمان وتنفذها الحكومة، وهي المسؤولة عن القضاء والمحاكم في الدولة ومسؤولة عن تحقيق العدالة .كما أنها مسؤولة عن مسيرة وتقاليد القضاء في الدولة ومصداقية القوانين التي تطبقها.[2]

من الأمور المسلمة في العصر الحديث استقلال القضاء عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، استقلالاً تاماً، طبقاً لمبدأ الفصل بين السلطات، وينتج من ذلك أنه لا سلطان على القاضي وهو يؤدي مهمته لغير القانون، وليس لأحد أن يملي عليه سوى ضميره، ويترتب على ذلك أنه ليس للسلطة التنفيذية أي حق في التدخل في الشؤون الخاصة بالسلطة القضائية، ولاتملك صلاحية نزع اختصاص من الاختصاصات المخولة لها، كما لا يحق لها أن تقوم بمنع المحاكم من النظر في طعون محددة، أو سماع الدعوى

[1]– هشام عميري، "واقع المؤسسات التشريعية بالعالم العربي"، في الرابط التالي : https://bit.ly/3w48p9F

[2]– موسوعة ويكيبيديا ، "سلطة قضائية"، في الرباط التالي: https://bit.ly/3cvfgRE

بشأن منازعات معينة. ومن ناحية أخرى لا تملك السلطة التشريعية الحق في إصدار تشريعات تمنع القضاء من النظر في دعاوى بذاتها، أو أن تسلبه الحق في التصدي لمنازعات بعينها، وقد اتبعت الدساتير الحديثة مبدأ استقلال القضاة، ومن هذه الدساتير دستور الجمهورية العربية السورية (المادتان 131 و133 منه)[1].

يؤكد الخبراء أن القضاء العادل يلعب دورا كبيرا في الازدهار الاقتصادي للبلدان، لأنه يساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية، نتيجة للثقة التي تتولد لدى المستثمرين في النظام القانوني من جهة، ومن جهة أخرى فإن لهذا الجانب أهمية كبيرة بالنسبة إلى المواطنين للشعور بالاستقرار والطمأنينة، ودون تحقيق العدالة وتعزيز سيادة القانون، لا يستبعد المراقبون للشأن العربي إمكانية أن تعاني المنطقة من موجات غضب متجددة مرارا وتكرارا.

وتواجه الأنظمة القضائية في العالم العربي، تحديات كبيرة وخطيرة، لا سيما في ما يتعلق باستقلال القضاة والمدعين العامين والمحامين، وحصول المواطنين على العدالة وحماية حقوق الإنسان، وفاعلية النظم القضائية في منع النشاطات الإجرامية والإرهابية وتفشي الفساد.

ويعكس هذا الأمر، فجوة كبيرة بين الرؤية التي تقوم عليها مبادئ السلطة القضائية، وبين الواقع الفعلي لتطبيق معايير دولة القانون في الدول العربية، وهو ما يجعل الملايين من المواطنين العرب يواجهون الظلم وعدم الإنصاف في مشاكل حياتهم اليومية، وقد يأخذ هذا الظلم منحى شرسا وممنهجا، من قبل السياسيين لتكميم الأصوات وترويع المعارضين.

وفي بعض الحالات تواجه الملاحقات الجنائية على الجرائم الجسيمة تحديات كبيرة، من أهمها غياب الإرادة السياسية اللازمة التي تسمح بملاحقات قضائية مستقلة ومحايدة،

[1]- نفس المرجع الانف الذكر.

لاسيما عندما يكون المتورطون في الجرائم الإنسانية يشغلون مناصب في السلطة، فيصبح من شبه المستحيل حصول الكثير من المظلومين على العدالة[1].

شهدت بعض الدول العربية بعد انتفاضات ما يسمى "الربيع العربي" تحسنا في مجال الحريات واحترام حقوق الإنسان والوعي المتزايد بأهميتها، لكن انتهاكات حقوق الإنسان ما زالت مستمرة في مختلف أنحاء المنطقة، بحسب ما أكدت تقارير الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان.

كما تستمر الاعتقالات لأسباب سياسية في العديد من الدول العربية دون أن يتمتع المعتقلون بحق الحصول على محاكمة عادلة. وأظهرت تقارير دولية وجود الآلاف من سجناء الرأي في السجون العربية، وتفشي التعذيب المنظم في مراكز الاعتقال الرسمية منها وغير الرسمية.

وتعتبر تونس من بين البلدان العربية التي نالت إشادة عالمية، بسبب قوانينها التي توصف بالتقدمية في تكريس الحقوق الأساسية لمواطنيها، خصوصا بعد الانتفاضة التي شهدتها في عام 2011. وفي عام 2013، أقرت تونس قانونا شاملا للعدالة الانتقالية وصف بأنه أول قانون من نوعه في العالم، وهدفه الكشف عن الانتهاكات التي شهدتها تونس من يوليو 1955 إلى 2013.

وتمخضت عن هذا القانون هيئة الحقيقة والكرامة، التي عكفت على مراجعة الآلاف من القضايا بشأن انتهاك حقوق الإنسان على مدار ستة عقود، غير أن الهيئة لم تستطع تحقيق نتائج ملموسة تعكس عدالة القضاء التونسي واستقلاليته في محاسبة المتورطين في ارتكاب انتهاكات خطيرة إبان حكم الرئيس الراحل زين العابدين بن علي.

ومنذ الإطاحة بن علي، لم تتم محاكمة سوى عدد قليل من المتورطين في انتهاكات خطيرة أثناء فترة حكمه وتحقيق العدالة للضحايا. كما أولى دستور تونس الصادر عام 2014

[1]– يمينة حمدي، "القضاء في الدول العربية أمام تحدي ضمان استقلاليته"، 2020/10/14، نقلا على الرابط التالي: https://bit.ly/3cpK0DB

أهمية بالغة للسلطة القضائية وخصها بالباب الخامس، وقد نص الفصل 102 منه على أن "القضاء سلطة مستقلة تضمن إقامة العدل وعلوية الدستور وسيادة القانون وحماية الحقوق والحريات، والقاضي مستقل ولا سلطان عليه في قضائه لغير القانون".وتم أيضا تدعيم هذا الفصل بالفصل 109 من الدستور، والذي منع التدخل في القضاء وعدم المس باستقلاليته، حيث جاء فيه "يحجر كل تدخل في سير القضاء" .إلا أن القضاء التونسي ما زال يواجه في الكثير من الضغوط من شبكات السلطة والنفوذ في البلاد، لإضعاف استقلاليته واستخدام المحاكم لغايات سياسية، ولجم الأصوات التي تنتقد الحكومة ومؤسسات الدولة، أو للإطاحة بالمعارضين السياسيين.

وكشف تقرير لمنظمة الشفافية ومقرها برلين، أن تونس شهدت تحسنا طفيفا "لكن الطريق ما زال طويلا لوضع ركائز فاعلة في مكافحة الفساد، وأهمها إقرار قوانين مثل حماية المبلغين عن الفساد وتجريم تضارب المصالح والإثراء غير المشروع والإفصاح عن الذمة المالية".

و أوضح التقرير أن "القضاء التونسي يحتاج إلى أن يكون أكثر شجاعة للفصل في قضايا الفساد، وخاصة تلك العالقة منذ ست سنوات بعد الثورة والتي لم يتم البت فيها بعد".

وترى العديد من المنظمات غير الحكومية، من بينها هيومان رايتس ووتش، أن الحكومة التونسية التي يهيمن عليها "حزب النهضة" الإسلامي تمارس تأثيرا على النظام القضائي لا يتماشى مع مبدأ استقلالية القضاء.[1]

4.4. منظمات المجتمع المدني:

تؤكد العديد من الدراسات على اعتبار حيوية المجتمع المدني وفاعليته واحدة من السمات الأساسية للنظام الديمقراطي، وإن كانت أدبيات الإصلاح في العالم العربي

[1]– نفس المرجع الانف الذكر.

عموما ركزت على إصلاح المؤسسات الرسمية، فهذا لا يعني أبدا إغفال دور العديد من المؤسسات غير رسمية كالمجتمع المدني بمختلف روافده.

وفي هذا الصدد ركز منظور التنمية السياسية في مناقشته لإشكاليات عديدة مثل إشكالية التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي، ومحاولة حلها عمليا، على ضرورة استحداث نظام سياسي عصري، يقوم هيكله وقوامه البنائي على منظومة عريضة ومتنوعة من المؤسسات الرسمية، ومنظمات المجتمع المدني غير الحكومية، وغيرها من كيانات نوعية تتمايز عن بعضها بنائيا وتتكامل وظيفيا وتُمثل الغالبية العظمى من جموع المواطنين وتعكس مصالحها .[1]

فتحقيق نظام ديمقراطي تُحترم فيه حقوق الإنسان وحرياته الأساسية مثلا، إنما يتطلب وجود شريك اجتماعي قوي وفعال قادر على توفير ضوابط على سلطة الحكومات، ما يعكس دورا مهما له في الحسبة الديمقراطية، بما يؤدي إلى تحسين إدارة الحكم عبر تعزيز المساءلة والشفافية، بما يحول دون تعسف هذه الحكومات في استخدام السلطة الذي ينعكس سلبا على حقوق الإنسان.

تعتبر الشراكة إذن بين المجتمع في الدول العربية ومؤسسات المجتمع المدني، قوة الدفع الأساسية أو الفاعل الرئيسي القادر على النهوض بأعباء دعم حقوق الإنسان وتعزيزها، وهو أمر في ذاته محمود يتماشى مع الإدراك العالي لأهمية دور القوى الرسمية من جهة، ويُعبر عن الإيمان بمحدودية قدرة الفاعل الرسمي بمفرده من جهة أخرى .[2]

معنى ذلك أنه في اللحظة التي تدرك فيها السلطات الرسمية في هذه الدول محدودية قدرتها في مواجهة كافة الأعباء المجتمعية، سوف يعني ذلك مباشرة تخليها عن منطق دولنة المجتمع، وتفسح المجال واسعا أمام نمط مجتمعي، تتعدّد فيه أقطاب الفعل وتتجدّد

---

[1]- السيد الزيات، "الديمقراطية وجدل الإصلاح السياسي"، **مجلة الديمقراطية**، العدد (02)،2001، ص 102.

[2]- عمر حمزاوي،"ملاحظات حول إشكاليات الإصلاح في العالم العربي"، **مجلة رواق عربي**، العدد(34)، السنة التاسعة، 2004، ص87.

فيه أساليب العمل داخل حقول خصبة من قضايا المرأة والبيئة، وحقوق الإنسان والطفل .

ومن هنا يمكن الجزم على أن دور المجتمع المدني ومؤسساته لا يقتصر على تأدية الخدمات أو تدريب العنصر البشري (نشر الوعي)، بل يجب أن يتجاوز ذلك بكثير، ليصبح إحدى قنوات الرقابة والمحاسبة والمشاركة الديمقراطية الفعلية، والمساعدة على الوعي بالحقوق والتمرن على الواجبات. فمن خلاله تتم تنمية الحس النقدي والمبادرة لدى المواطنين، وذلك يشترط وجود نظام سياسي واقتصادي يحمي الضعيف ويضمن الحريات والحقوق، ويشجع على المبادرات الفردية والجماعية .[1]

ومما لا مجال فيه للشك أن ضمان قوة وفاعلية مؤسسات المجتمع المدني خاصة تلك المهتمة بحقوق الإنسان، حتى يمكنها في الأخير أن تكون الفضاء الذي يطرح من خلاله مختلف القضايا الجوهرية السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية.

ونجاح هذه المؤسسات في تجسيد الإصلاح وتكريس الحقوق الديمقراطية، كالحق في التعبير وحرية إنشاء الجمعيات والنقابات والأحزاب، والحق في الملكية والحق في العمل، والحق في المساواة وتكافؤ الفرص، وغيرها من الحقوق الأساسية للأفراد، إنما يتوقف على إعمال جملة من المؤشرات والمعايير التي يمكن من خلالها أن نضمن فعالية حقيقية لهذه المؤسسات.

تقف في مقدمة هذه المؤشرات، القانون الذي يحكم تكوين ونشاط تلك المؤسسات ومدى حريتها في التمويل والحركة، وهو ما يعني ضمنيا تطوير وسائل لدعم وتمويل العمل التطوعي والمدني بمواد ثابتة.[2]

---

[1]- أنا منصور، **التنمية وعلاقتها بالديمقراطية**، في رياض جرجور محررا، **ثقافة حقوق الإنسان: عالمية المبادئ وسبل التأصيل**. بيروت: مجلس الكنائس العالمي، 2001، ص 101.

[2]- جابر عصفور، **قضايا الإصلاح العربي**. ط1، الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية،2005، ص 51.

وإذا كان العديد من المهتمين يُعول كثيرا على دور هذه المؤسسات في مجالات الإصلاح ومن ثم دعم وحماية الحقوق الأساسية للمواطنين، باعتبارها الوسيط الذي يربط الحكام بالمحكومين، والقادر على التعبير عن مصالح المواطنين وتجميعها، فإن تحقيق ذلك سوف يكون ممكنا من خلال تطوير صيغ عمل وإطارات نظرية ملائمة لتوطين النشاط المدني الحقوقي بصورة تضمن مشاركة واسعة وفعالة من قطاعات المجتمع كافة.

وهذا يتطلب الحرص على تأكيد الاستقلالية النسبية لمنظمات المجتمع المدني عن الدولة من جهة، وعن الجماعات السياسية المتنافسة من جهة أخرى، ولا يعني هذا أن تتخلى هذه المنظمات عن أي دور لها في الفضاء السياسي؛ فهو مرسوم بشكل واضح خاصة عندما يكون مجالها الدفاع عن الحريات وحقوق الإنسان والفئات المستضعفة.[1]

فبناء الدولة الحديثة إذن يتطلب إقامة علاقة جديدة بين الدولة والمجتمع، تكون الدولة مسندة إلى مجتمع المدني مدني مستقل نسبيا، يضم مواطنين تربطهم علاقات المواطنة فيما بينهم وعلاقات قانونية تتضمن حقوقا وواجبات وضمانات ضد تعسفها، وحق المشاركة المنظمة في الحياة السياسية بواسطة اختيار ممثليهم في مؤسسات الدولة، وتقتضي هذه العلاقة الجديدة أن يكون المصدر الوحيد للسلطة والشرعية هو الأمة المتجسدة في هيئة الناخبين، وبهذا تصبح مؤسسات الدولة قوية وتكون سلطاتها الأساسية بالدرجة الأولى رئيس الجمهورية وأعضاء البرلمان متحررة من الضغوط أيا كان مصدرها.[2]

وإذا كانت أولوية أي إصلاح حقيقي الذي يمكن من خلاله الارتقاء بحقوق الإنسان إلى أعلى المستويات في الدول العربية ، يرتبط إلى حد كبير بتنشيط المجتمع المدني

1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية العام 2004**، ص ص 163- 164.

2- صالح بلحاج، "الدولة والدستور"، **مجلة الديمقراطية**، السنة الخامسة، العدد(19)، يوليو 2005، ص156.

في هذه الدول، فإن وجود الكثير من العوائق فيها، من شأنه أن يضرب بأي محاولة للرقي والتقدم في المجال الحقوقي هناك.

5.4. مؤسسات الاعلام و الاتصال:

يلعب الإعلام المنخرط في عملية التغيير، دورًا أساسيًا في استمرارية العمل السياسي الإصلاحي والتوعوي، الذي تناط به مسؤوليات "حماية مكاسب التغيير الديمقراطي وتطويرها"، وكشف جميع المعوقات والصعوبات التي تحول دون نجاحها،... وبعد الإطلاع على أدبيات العلوم السياسية نلحظ أنه لا توجد نظرية علمية شاملة ودقيقة توضح وتشرح طبيعة الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام في عملية التحول الديمقراطي؛ فالدراسات والنظريات المتوافرة حول هذه القضية يكتنفها التنافر والغموض لدرجة التعقد والتشابك إلى حد كبير، فقد أوجدت تلك الدراسات تباينات حول عما إذا كانت هناك علاقة إيجابية أم سلبية بين وسائل الاتصال والديمقراطية، وعما إذا كان ينبغي أن تسبق عملية تحرر وسائل الإعلام خطوات التحول الديمقراطية أم العكس[1].

يمكن تصنيف الدراسات المفسرة للعلاقة بين وسائل الإعلام والتحول الديمقراطي في ضوء اتجاهات ثلاثة، وهي:

- الاتجاه الأول :يعترف بالدور الفاعل للإعلام في عملية الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي باعتبار أن وسائل الإعلام هي أداة أساسية في الانتقال إلى الديمقراطية، والإصلاح السياسي بمعناه العام.
- الاتجاه الثاني :ينظر بنظرة سلبية لدور وسائل الإعلام في عملية التحول الديمقراطي والتغيير السياسي من منطلق عدم وجود علاقة إيجابية واضحة بين التحول الديمقراطي

[1]- صفوت العالم، "دور وسائل الإعلام في مراحل التحول الديمقراطي.. مصر نموذجا" **مركز الجزيرة للدراسات** (قضايا)، 2013/03/14، في الرابط التالي: https://bit.ly/3isDcJd

وحرية وسائل الإعلام أو التشكيك والتقليل من أهمية دور وسائل الإعلام في التحول الديمقراطي.

- الاتجاه الثالث :ينظر هذا الاتجاه إلى طبيعة العلاقة بين الإعلام والديمقراطية بوجهة نظر اعتدالية تعطي للإعلام أدوارًا محددة في مرحلة التحول.

- **وظائف الإعلام في ضوء التحول الديمقراطي:** يفترض Jurgen Habermas ضرورة توافر أربعة شروط أو محددات رئيسة حتى تتمكن وسائل الاتصال من القيام بوظائفها الديمقراطية، وهي:

- القدرة على تمثيل الاتجاهات المختلفة داخل المجتمع :حيث إنه توجد في كل مجتمع مجموعة من الجماعات ذات الأهداف والاحتياجات والأيديولوجيات المختلفة، وحتى تستطيع وسائل الإعلام أن تمثل المجتمع في تنوعه .

✓ حماية المجتمع :فيرى Habermas أن الشرط الثاني لقيام وسائل الإعلام بوظيفتها في المجتمع الديمقراطي هو أن تتوافر لها القدرة على حماية مصالح المجتمع، بأن تكون حارسًا للمجتمع.

✓ توفير المعلومات للجمهور :حيث إن توفير وسائل الإعلام للمعرفة يتم لصالح الأفراد والمجتمع في الوقت نفسه، ومن خلال ذلك يتكامل دور وسائل الإعلام مع دور المؤسسات التعليمية.

✓ المساهمة في تحقيق الوحدة الاجتماعية :فوسائل الإعلام تساهم عن طريق تقاسم المعرفة في تحقيق الوحدة الاجتماعية، كما تساعد المجتمع على أن يظل موحدًا حيث توجد ثقافة عامة مشتركة لكل أعضاء المجتمع.

ويرى Jennings and Thompson أن الإعلام الحر يقوم بثماني وظائف أساسية لدعم عملية التطور الديمقراطي والإصلاح السياسي، وتشمل هذه الوظائف الآتي:

- ✓ الوفاء بحق الجماهير في المعرفة :من خلال نقل الأنباء من مصادر متعددة، وشرحها وتفسيرها، ونقل الآراء المختلفة حول القضايا الداخلية والخارجية.
- ✓ الإسهام في تحقيق ديمقراطية الاتصال :من خلال تحولها لساحة للتعبير الحر عن كافة الآراء والاتجاهات وإتاحة الفرصة للجماهير لإبداء آرائها في المشروعات الفكرية والسياسية المطروحة، وفي التعبير عن مشاكلها.
- ✓ الإسهام في تحقيق المشاركة السياسية :من خلال إتاحة المعلومات الكافية التي تؤهل المواطنين للمشاركة واتخاذ قراراتها بالانتماء للأحزاب السياسية، أو التوجهات الفكرية، أو التصويت بما يدعم النشاط السياسي العام.
- ✓ إدارة النقاش الحر في المجتمع :بين جميع القوى والتوجهات والأفكار للوصول إلى أفضل الحلول.
- ✓ الرقابة على مؤسسات المجتمع :وحمايته من الانحراف والفساد، عن طريق الكشف عن انحرافات السلطة، وفساد مسؤوليها، وإساءة استخدام السلطة لتحقيق المنافع الشخصية.
- ✓ المساعدة في صنع القرارات :فلوسائل الإعلام تأثير كبير على القرارات السياسية، ويرجع ذلك لأنها تؤثر على القرارات السياسية فقد تعطي الشعبية أو تحجبها عن صانع القرار، كما أن صانع القرار ينظر إليها كمقياس لرد فعل الناس تجاه سياسته وقراراته.
- ✓ التأثير في اتجاهات الرأي العام :حيث أصبحت وسائل الاتصال في المجتمعات الحديثة تقرر بشكل كبير ما الذي يشكّل الرأي العام، وتزوده بغالبية المعلومات التي من خلالها يطلع على الشؤون العامة ومعرفة الشخصيات السياسية بجانب دورها في المناقشات العامة والعملية الانتخابية ككل.

✓ مراقبة الأحداث المعاصرة :وهي الأحداث التي من المحتمل أن تؤثر بالإيجاب أو السلب على رفاهية المواطنين.[1]

ثالثا: معيقات الإصلاح السّياسي في المنطقة العربية.

يعتقد الكثير من الدارسين أنه سواء تبنى القادة أسلوب الإقناع في الإصلاح، أو تم تبني أسلوب القوة، تبقى معيقات الإصلاح واحدة في الحالتين، سواء في دول العالم الثالث بصفة عامة أو الدول العربية خصوصا. ويمكن تلخيص أهمها في:[2]

1. العوامل السياسية: تتعدد العوامل السياسية التي يمكن أن تكون سببا في إعاقة أي محاولة للإصلاح السياسي، ويقف على رأسها غياب الإرادة السياسية لدى الفئة الحاكمة، فالإصلاح السياسي يحتاج إلى إرادة حقيقية من أجل إحداث تغييرات حقيقية بغض النظر ما قد تُفضي عنه هذه التغييرات من تغيير في السلطة أو استبدال للمسؤولين ومحاسبتهم.

إلى جانب ذلك يؤدي غياب معارضة سياسية قوية أو انقسامها أو افتقارها لمشاريع سياسية قوية، وكذا ضعف المؤسسات السياسية التمثيلية المفروض المنوطة بها لدور الرقيب والحسيب، وغياب المجتمع المدني، دورا مهما في فشل المطالبة بإجراء إصلاح سياسي حقيقي.

2. العوامل الثقافية: يعتبر العامل الثقافي من العوامل المهمة التي تدفع بعملية الإصلاح والمطالبة بها إلى الأمام أو العكس بمعنى انتكاستها وتراجعها، حيث تؤثر تركيبة المجتمع ومؤسساته وقيمه وأنماط سلوكه سلبا أو إيجابا على أي مبادرة للإصلاح السياسي.

---

[1] - نفس المرجع الآنف الذكر.

[2] - بني سلامة، **مرجع سابق.**